العلوم الاقتصادية
العدد 82 / المجلد الحادي والعشرون / أيلول 2026

دور الاستدامة المالية في تعزيز اداء الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

مدرس دكتور: ايمان مظفر يوسف كاظم
كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
جامعة واسط
ايميل: iyousif@uowasit.edu.iq

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور العلاقة بين الاستدامة المالية ومؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق، عبر استعراض الإطار المفاهيمي للمتغيرين، ثم تحليل طبيعة هذه العلاقة في السياق العراقي بين الاستدامة المالية ومؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق نظراً لما تتسم به الاستدامة المالية من تجددٍ مستمر، وبوصفها شرطاً جوهرياً لتبني سياسة مالية قادرة على التأثير إيجاباً في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وأظهرت النتائج، تحليل الجانب النظري أن الاستدامة المالية ضرورية لأداء اقتصادي قوي ومناعة ضد الأزمات في بلد مثل العراق. يواجه العراق تحديات كبيرة بسبب هشاشة اقتصاده واعتماده على تقلبات السوق العالمية، خاصة بعد عام 2004، على الرغم من الإيرادات النفطية، وايضاً يهيمن النفط على الناتج المحلي، ويطغى الدين الخارجي على العام، مما يكشف عجز السياسة المالية عن الموازنة بين خيارات التمويل وضبط الإنفاق وفق الإيرادات، وهو ما يعرقل الاستقرار الاقتصادي، وأوصت، الدراسة بمجوعة من، التوصيات، أبرزها تنويع هيكل الاقتصاد العراقي الذي يهدف لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية عبر زيادة مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وايضاً يتوجب على السياسة المالية ترشيد الإنفاق الحكومي للسيطرة على الدين العام، وتوجيه التمويل نحو الاستثمار لتعزيز التنوع الاقتصادي، وتنشيط القطاعات الإنتاجية، وحماية الاحتياطيات الأجنبية من الهدر.

الكلمات الافتتاحية: الاستدامة المالية، مؤشرات الاستدامة المالية، الاداء الاقتصادي، ومؤشرات الاداء الاقتصادي.

The role of financial sustainability in enhancing the performance of the Iraqi economy for the period (2004-2023)

Dr. Eman Mudhafar Yousif

College of Administration and Economics

University of Wasit

Email: iyousif@uowasit.edu.iq

Abstract:

This study aims to analyze the evolving relationship between fiscal sustainability and economic performance indicators in Iraq. It begins by reviewing the conceptual framework of both variables and then analyzes the nature of this relationship within the Iraqi context. This analysis considers the continuous renewal inherent in fiscal sustainability and its essential role as a prerequisite for adopting a fiscal policy capable of positively influencing macroeconomic variables.

The results, based on the theoretical analysis, demonstrate that fiscal sustainability is crucial for strong economic performance and resilience against crises in a country like Iraq. Iraq faces significant challenges due to its fragile economy and its dependence on global market fluctuations, particularly since 2004. Despite oil revenues, oil dominates the GDP, and external debt is a major contributor to the overall economy. This reveals the inability of fiscal policy to balance financing options and control spending in line with revenues, hindering economic stability. The study recommended several measures, most notably diversifying the structure of the Iraqi economy to reduce reliance on oil revenues by increasing the contribution of the agriculture, industry, and tourism sectors to GDP. Fiscal policy should also rationalize government spending to control public debt, direct funding towards investment to promote economic diversification, revitalize productive sectors, and protect foreign reserves from depletion.

Keywords: Fiscal sustainability, fiscal sustainability indicators, economic performance, economic performance indicators.

المقدمة

تُعد الاستدامة المالية مفهوماً حيوياً في المالية العامة، يُعبر عن قدرة الدولة على الاستمرار في سياساتها الانفاقية والإيرادية بعيدة المدى دون المساس بملاءتها المالية، أو التعرض لمخاطر الإعسار والتعثر في سداد الالتزامات المستقبلية. ويتطلب تحقيقها تعزيز جانب العرض لرفع قدرة الاقتصاد على سداد المديونية ووضع سقوف محددة لها؛ وذلك عبر تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقليص الفجوة الضريبية وعجز الموازنة، كونها المؤشرات الأساسية لقياس واقع الاستدامة المالية، واتسع نطاق مصطلح الاستدامة المالية ليشمل المستويات المحلية والعالمية بآفاق زمنية متفاوتة، حيث غدا مفهوماً محورياً لقياس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل نفقاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية، ولا سيما الإيرادات الضريبية. وبناءً عليه، أصبحت مؤشرات الاستدامة معياراً أساسياً لتقييم سلامة الوضع المالي ومتانة السياسة المالية، خاصة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على موارد محدودة لتمويل برامجها التنموية.

أهمية البحث

ان العراق يواجه تحديات في إدارة موارده الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي، والسيطرة على التضخم، وخفض البطالة، وان هذا الارباك يتطلب تركيزًا على الاستدامة المالية وايضاً تصميم سياسات فعالة، كما ان الوضع يتفاقم بسبب الفساد الإداري والمالي، مما سيؤثر سلبًا على الخدمات العامة، ولهذا من الضروري الاهتمام بتوزيع النفقات العامة لتحقيق أقصى فائدة اجتماعية وتفادي تكرار الأزمات.

مشكلة البحث

تعاني الحكومات وخاصة النفطية منها العراق، من سوء إدارة المال العام، وهدر الإنفاق استهلاكي بدلاً من الإنفاق الاستثماري، وارتفاع الديون نتيجة تذبذب في أسعار النفط، مما يسبب عجزاً مالياً. وسياسياً يؤثر على الخدمات العامة والنمو وبالشكل الذي يخدم الاداء الاقتصادي، مما يزيد الحاجة إلى الاقتراض وتسديده، وبالتالي يُعرقل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويُتعمّق بالمشاكل مثل الفساد، مما يستوجب إصلاحات جذرية في إدارة الإنفاق لضمان الاستدامة.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان تحقيق الاستدامة المالية في العراق تنعكس ايجاباً في الاداء الاقتصادي للعراق.

هدف البحث

يهدف الى دراسة طبيعة العلاقة بين الاستدامة المالية ومؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق، من خلال التعرف على الجانب المفاهيمي للاستدامة المالية والأداء الاقتصادي، ثم التطرق الى تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية ومؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق.

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: (2004-2023). بيانات سنوية.
- الحدود المكانية: (الاقتصاد العراقي).

منهجية البحث:

استُخدم في البحث المنهج الاستنباطي القائم على الأسس النظرية والدراسات التجريبية لتحليل بيانات الدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق.

المطلب الاول: الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية والأداء الاقتصادي

اولا: الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية

1. مفهوم الاستدامة المالية

تزايد اهتمام الباحثين والمؤسسات المالية الدولية مؤخراً بمفهوم الاستدامة المالية ويُقصد به "قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات الدين العام في الأجلين المتوسط والطويل دون التعرض لأزمات حادة، أو الاضطرار لتقليص الإنفاق الحكومي بشكل يخلّ بالأنشطة الأساسية، وتؤكد التجارب الدولية أن تجاوز مستويات الدين لقدرة الحكومة على السداد يُقوض استقرار المالية العامة، ويؤدي حتماً إلى وقوع أزمات مالية"**(الوصال، 2016، 82)**.

تعد الاستدامة المالية هدف رئيس للسياسة المالية الحديثة، وان عمل الحكومة واستقرارها مرتبط بقدرتها على خدمة ديونها وتمويل إنفاقها العام (الجاري والاستثماري) بكفاءة، من اجل اتمام دورة الانفاق بالشكل الذي يحقق تمويل مالي مستدام قادرا على تنشيط مختلف قطاعات الاقتصاد ويلبي احتياجات افراد المجتمع يشير مصطلح الاستدامة المالية "إلى إدارة الديون في سياق عام أو متوسط أو طويل الأجل، بحيث تتجنب الضغوط أو الأزمات المالية، مثل التخفيضات الكبيرة في الإنفاق العام أو توقف الأنشطة الحكومية"**(Kamal El-Din Wasal, 2016,83)**.

تعرف الاستدامة المالية وخاصةً في الدول المصدّرة للنفط "بأنها القدرة على ضمان استمرارية الإنفاق العام والخدمات الحكومية في مرحلة ما بعد النفط بذات الكفاءة السابقة، دون اللجوء على تمويل الميزانية عبر العجز، وذلك من خلال إحلال الإيرادات الضريبية (وغير النفطية) محل الإيرادات النفطية" **(Aslanli ,2015: p2)**.

كما عرفت الاستدامة على أنها "المقياس الضمني لقدرة الاقتصاد على إنتاج الرفاهية الاقتصادية بمرور الوقت" **(R.Khalili ,2011,p6)**، وفقاً للدراسات، تتحقق الاستدامة المالية عندما تُغطى عجوزات الميزانية بإيرادات مستقبلية مع ضمان استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما تتطلب قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية من مواردها الذاتية دون اللجوء لإعادة الجدولة أو الاقتراض المفرط.

وعليه، تتمثل العناصر الأساسية للاستدامة المالية في:

أ. ديمومة الموارد: ضمان استمرارية تدفق الإيرادات وتوازن الإنفاق العام على المدى الطويل.

ب. الانضباط الائتماني: تجنب الاعتماد المفرط على الاقتراض الحكومي للحفاظ على الاستقرار المالي.

ت. الجدارة الائتمانية: قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات ديونها وخدمتها دون التعرض لأزمات مالية.

ث. دعم النمو: توجيه السياسة المالية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

واصبحت الاستدامة المالية قضية محورية للدول على المديين المتوسط والبعيد، نتيجة الضغوط المتزايدة والتحديات التي تواجه المالية العامة للدول المدينة، إثر تصاعد مستويات ديونها **(حديد، حمد، 2024، 246)**.

ويمكن القول إن الاستدامة المالية تتمثل في "القدرة على مواصلة النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، عبر إدارة الموارد بكفاءة تضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بمتطلبات المستقبل" **(ارسلان، 2022، ص34)**.

2. تحديات الاستدامة

تواجه الاستدامة تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية **(تقرير التنمية العربية التنويع الاقتصادي، 2018، 30-45)**

أ. **التحديات الاقتصادية**: تُعد الاستدامة الاقتصادية ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وتهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق توازن اقتصادي طويل الأمد .وتتأثر بعوامل مثل استنفاد الموارد والديون الخارجية. تُعد الاستدامة المالية جانباً مهماً منها، وتتطلب تجنب تراكم الديون المفرطة، خاصة في الدول النفطية المتأثرة بأسعار النفط، لضمان قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الاقتصادية المستقبلية.

ب. **التحديات الاجتماعية:** يرتكز النموذج الحديث للتنمية المستدامة على ربط الأبعاد الاجتماعية بالمسارات التنموية؛ فجودة البنية التحتية والخدمات تزيد الإنتاجية، بينما تهدد البطالة والفقر واللامساواة الاستقرار الاجتماعي والاستدامة التنموية.

ت. **التحديات البيئية:** تتمثل التحديات البيئية في تناقص الأراضي الخصبة والمياه العذبة، وزيادة التصحر، والاستغلال المفرط للموارد المحدودة .تحدد كيفية استخدام الموارد الطبيعية مستويات استنفادها والتلوث البيئي؛ حيث يؤدي الاستهلاك المفرط للموارد المتجددة إلى انخفاض المخزون المحلي، مما يخلق أعباءً مالية وإدارية على صانعي القرار حالياً ومستقبلاً.

3. مؤشرات الاستدامة المالية

تُحلل الاستدامة المالية وفق معايير المؤسسات الدولية عبر مؤشرات تركيبية تدرس التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية (كالدين العام، عجز الموازنة، والضرائب)، وأبرزها:**(محمد، حسين، 149-150)**

أ. مؤشر العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي

يقيس هذا المؤشر فائض أو عجز الموازنة لضمان استقرار الدين وتحقيق الاستدامة المالية؛ حيث يوضح مدى تقييد الموازنة بالالتزامات الحتمية الناتجة عن أعباء الدين، والتي تزاحم الإنفاق التنموي. وتتطلب الاستدامة نظرياً تحقيق فائض أولي طويل الأمد لضمان الوفاء بهذه الالتزامات (عيسى، 2020، 286).

وقد حددت المادة (6) رابعاً من قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (6) لسنة 2019 سقفاً للعجز في الموازنة التخطيطية، بحيث لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمال **(العراقية، 2019، 7).**

ويمكن احتسابه بالصيغة التالية: -

$$\frac{\text{الفائض أو العجز}}{GDP} * 100$$

ب. مؤشر رصيد الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي

يُمثل مؤشر (الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) أداةً استرشاديه محورية لتقييم عبء المديونية قياساً بحجم النشاط الاقتصادي وقدرة الدولة على السداد. وتتفاوت الحدود المستهدفة لهذه النسبة دولياً بناءً على الملاءة الاقتصادية لكل بلد؛ إذ يضع التشريع في بعض الدول العربية سقفاً قانونياً لا يتجاوز 40″ *%.* **(موعش، 2020، 4)**، حددت معاهدة ماستريخت (1992) لدول الاتحاد الأوروبي سقفاً للدين العام بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛ لضبط الإنفاق المفرط وضمان الاستدامة المالية. ومع ذلك، يمكن للدولة التي تبلغ مديونيتها هذا السقف أن تتحمل عجزاً مالياً بنسبة 3%، شريطة تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 3% سنوياً، مع الحفاظ على معدل تضخم دون 2%؛ وذلك لضمان استقرار نسبة الدين العام عند مستواها المحدد**(Dabrowski , 2016, p40)**، ويُمثل هذا المؤشر ركيزةً أساسية ضمن مجموعة المعايير الاقتصادية التي تُحدد التصنيف الائتماني للدولة؛ مما ينعكس بشكل مباشر على قدرتها في النفاذ إلى أسواق المال المحلية والدولية لتأمين التمويل اللازم، ويُحتسب وفقاً للصيغة الآتية: **(عداي، 2016، 7)**

$$\frac{D_t}{GDP} * 100$$

ت. مؤشر الفجوة الضريبية

يُعرف هذا المؤشر بمؤشر" المتانة الضريبية، وقد وضعه الاقتصادي 'أوليفر بلانشارد'. يهدف المؤشر إلى قياس الفجوة بين الإيرادات الفعلية والمستهدفة اللازمة لتحقيق استقرار الدين العام، باعتبار هذه الفجوة أداة استجابة للتغيرات في النفقات العامة؛ نظراً لكون الحكومة ملزمة غالباً ببرامج إنفاق وتحويلات محددة، على عكس الإيرادات الضريبية التي تتسم بمرونة أقل في السيطرة عليها. **(Olivier, NO.835, (Nov. 2011))**

ان مؤشر الفجوة الضريبية يُستخدم لتحديد نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لضمان استقرار نسبة الدين العام.

ويمكن تُعريف الفجوة الضريبية بأنها" الفرق بين نسبة الضرائب الفعلية إلى الناتج المحلي والنسبة المستهدفة اللازمة لاستقرار الدين العام ($T - T^*$)، وتتباين دلالة هذه الفجوة بحسب قيمتها؛ فإذا كانت موجبة دلّ ذلك على أن الإيرادات الضريبية الحالية تفوق المستوى المطلوب لاستقرار الدين، مما يعكس استدامة السياسة المالية، أما إذا كانت سالبة، فيشير إلى وجود نقص في الإيرادات الضريبية مقارنة بالمستوى اللازم، مما قد يهدد استدامة الدين العام.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للأداء الاقتصادي

1. مفهوم الاداء الاقتصادي

تسعى جميع الدول لتحسين أدائها الاقتصادي الكلي (النمو، التشغيل، استقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات). ويعد مؤشر الأداء الاقتصادي (EPI) الأداة الكلية لتقييم هذا الأداء، حيث يقيس الانحراف عن الأهداف المنشودة ويعكس نشاط القطاعات الثلاثة: الأسر، والقطاع الخاص، والقطاع العام.

ويعرف الأداء الاقتصادي بانه "يتمثل في قدرة الوحدة الاقتصادية على كسب ثقة المساهمين والزبائن ويتم قياس هذا الأداء من خلال المعلومات الواردة في القوائم المالية الموحدة" **(CID,2004:10).**

كما يمكن أن يعرف بأنه " "تعدُّ هذه العملية حلقة جوهرية في المنظومة الإدارية، إذ ترتكز على مؤشرات ومقاييس دقيقة لتقييم مدى إنجاز الوحدة الاقتصادية لأهدافها المرسومة، وتشخيص الانحرافات -إيجاباً أو سلباً-للوقوف على مسبباتها وتقديم المعالجات التصحيحية اللازمة."**(ابراهيم، 2013، 348)**

وهناك من يرى بأنه "مدى قدرة الوحدات على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الاجل الطويل وذات الأجل القصير من اجل تكوين ثروة". **(حياة، 2011، 7)**

وفي تعبير آخر عن مفهوم تقييم الأداء الاقتصادي والمالي، يعرف بأنه

"تعددت تعريفات تقييم الأداء الاقتصادي والمالي، وبالإمكان استخلاصها في كونها مقياساً لمدى كفاءة الدولة أو المؤسسة في توظيف مواردها المتاحة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المخططة".

2. مؤشرات الاداء الاقتصادي

يعد مؤشر الأداء الاقتصادي (EPI) مقياساً كلياً شاملاً لتقييم كفاءة اقتصاد الدولة ورصد انحرافاته. وهو يدمج ثلاثة متغيرات أساسية تؤثر في قرارات الأسر والشركات والحكومة معاً، وهذه المؤشرات هي: معدل البطالة، معدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي.

أ. النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الجوهرية التي تسعى دول العالم لتحقيقها بهدف تطوير اقتصاداتها ورفع مستويات ناتجها المحلي الإجمالي. ويُعرف النمو الاقتصادي بأنه: (حصول زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو القومي الحقيقي، بما يكفل زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي**(Michael & William, 2001: 140)**

- ويتحقق النمو السنوي عندما تتجاوز قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية مثيلتها في السنة السابقة؛ حيث يعكس الارتفاع أو الانخفاض في هذه المعدلات حالة النشاط الاقتصادي صعوداً أو هبوطاً. ويُقصد بالناتج المحلي الإجمالي: "قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة والمباعة في السوق محلياً خلال مدة زمنية معينة، غالباً ما تكون سنة واحدة). ويُعتبر الناتج المحلي الحقيقي المقياس الأكثر دقة لتقييم الأداء الاقتصادي الفعلي ورصد التغيرات في الإنتاج، ومن ثمَّ تحديد مستوى الرفاهية المادية التي يحققها أفراد المجتمع" **(World Bank, 2023).**

ب. التضخم

يُمثل التضخم إحدى أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ لما يخلّفه من آثار اقتصادية واجتماعية حادة، ترتبط غالباً بتفاقم مشكلات البطالة، وتصاعد حجم المديونية الخارجية، واختلال ميزان المدفوعات. ويُعرف التضخم بأنه: "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية طويلة" **(الأفندي، 2012: 489).**

وتتعدد الأسباب التي تدفع الدول لاستهداف معدلات تضخم منخفضة ومعتدلة، ومن أهمها **(الصادق وآخرون، 1996: 81):**

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم السياسات المالية والنقدية لمواجهة التقلبات الدورية.
- الحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية، بما يضمن رفع مستوى الرفاهية المادية للأفراد.
- تحفيز مستويات التشغيل الكامل وخلق فرص عمل جديدة من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة".

ت. البطالة

البطالة تعد مشكلة، عالمية لأنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية ذات صفة، عالمية، بالإضافة الى كونها مشكلة اقتصادية، واجتماعية لأي مجتمع، سواء كان متقدما، ام ناميا، فإنها تنحرف عن القيم، والمعايير الأخلاقية المعروفة للحياة الاجتماعية، السليمة، الا إن مشكلة، البطالة تزداد في الدول، النامية، وذلك لزيادة الضغوط على القطاعات الانتاجية، والخدمية، وايضاً أثارها في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية. والبطالة تعني ("عدم توفر فرص، العمل لشخص يرغب في العمل، في مجال معين يتفق، مع خبرته وقدرته")، وايضا تعرف البطالة على أنها ("اضطرار جانب من العمل، المنتج اقتصاديا على التوقف الاضطراري، بالرغم من القدرة والرغبة في العمل، والانتاج") **(الشمري، 2009: 289)**.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية

أولا: نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي

ان مؤشر نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على تقدير الفائض أو العجز في الموازنة العامة عن طريق حساب "الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة" مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي، وان هذه النسبة تعكس مدى قوة الضوابط أو المحددات المفروضة على القرارات المتعلقة بالموازنة السنوية، والتي يظهر عليها الأثر بزيادة عبء الدين العام ، اذ يشترط نسبة مؤشر العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ان تكون نسبة العجز في الموازنة العامة يجب ان لا تزيد عن 3% من الناتج المحلي الاجمالي بهدف تحقيق الاستدامة المالية **(جبار، 2022: 135)**، والجدول (1) يوضح مؤشر نسبة العجز المالي الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2023) إذ نلاحظ أن اغلب اعوام البحث كانت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (موجبة) وهذا يعني أن الموازنات قد حققت فائض لذلك كانت النسب مقبولة، وهذا يعني تحقيق الاستدامة المالية ، باستثناء عام 2020 حققت قيمة (سالبة) اذ بلغت (5.9-%) وهذا يعني ان هناك عجز وهذا يعني عدم تحقق الاستدامة المالية العامة ، ويعود ذلك الى تجاوز "نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي" الحدود الامنة أو المسموح بها.

جدول (1)
تطور نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2023) مليار دينار

السنة	صافي الموازنة	معدل نمو %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %	نسبة العجز المالي الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	831.1	-	34992.4	-	2.4
2005	14127.7	1600.0	39110.9	11.8	36.1
2006	10248.9	-27.5	96067.2	145.6	10.7
2007	15568.2	51.9	111961.2	16.5	13.9
2008	20848.8	33.9	258443.6	130.8	8.1
2009	2642.3	-87.3	131632.2	-49.1	2.0
2010	5169.1	95.6	163104.7	23.9	3.2
2011	3035.9	-41.3	218617.8	34.0	1.4
2012	2909.2	-4.2	255727.1	17.0	1.1
2013	5251.8	80.5	274725.9	7.4	1.9
2014	21830.4	315.7	267262.8	-2.7	8.2
2015	-3927.3	-118.0	196203.0	-26.6	-2.0
2016	-2064.7	-47.4	198774.4	1.3	-1.0
2017	1845.8	-189.4	228692.4	15.1	0.8
2018	25696.7	1292.1	249574.3	9.1	10.3
2019	-4156.5	-116.2	254444.0	2.0	-1.6
2020	-12882.8	209.9	219768.8	-13.6	-5.9
2021	6231.9	-148.4	301439.5	37.2	2.1
2022	44737.9	617.9	417686.1	38.6	10.7
2023	-6754.5	-115.1	332174.7	-20.5	-2.0

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، التقرير الاقتصادي السنوي، (2004-2023).

ثانياً: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لارتباطه بعلاقة مباشرة بمتغيّر أساس وهو الناتج المحلي الإجمالي، حيث إنّ "نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي" تُصنف ضمن المقاييس المعتمدة في معرفة مدى الأمان والخطورة من عمليات الاقتراض. وتم تحديد نسبة الديون بما لا تتجاوز (60%) من الناتج المحلي الإجمالي حتى تكون في حدود الأمان وتحقيق الاستقرار. وتسمى هذه النسبة بسقف المديونية، وهو مقياس معترف به لدى المؤسسات المالية الدولية، وعند تتجاوز النسبة المحدّدة فهذا ينطوي على وجود مخاطر من عملية الاقتراض ستنعكس سلباً على عمليات التنمية الاقتصادية، وتم الاتفاق عليه في معاهدة ماستريخت في عام (1992) بين دول الاتحاد الأوربي. **(محمد، ومصطفى، 2021: 367).**

ومن خلال الجدول والشكل (2) ، نلاحظ ان حجم الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ (34992.4) مليار دولار عام 2004 ، ويعود سبب انخفاضه الى حدوث الحرب، وانخفاض حجم مبيعات النفط وغيرها بينما كان اجمالي الدين العام (34992.4) مليار دولار وبلغت "نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي"(548.5%) ، اما عام 2005 قد ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي الى (39110.9) مليار دولار في حين اجمالي الدين العام قد انخفض الى (182506.9) مليار دولار وبلغت "نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي"(466.6%) ، وفي عام 2008 ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغ (258443.6) مليار دولار، وذلك يعود لتحسن الأوضاع العامة في العراق، وارتفاع اسعار النفط عالمياً في حين بلغ اجمالي الدين العام (81403.1) مليار دولار بعد ان كان (98951.7) مليار دولار عام 2007 ، وان سبب ذلك بشكل اساسي هو البدء ببرامج تنموية اقتصادية واجتماعية وايضاً وضع خطط للأعمار، والتي لم يكتب لها النجاح نتيجة ضعف الرقابة على الرغم من تنوعها وسوء الإدارة والفساد ، وغيرها من العوامل التي تسببت في الشروع بمشاريع استراتيجية عملاقة على الورق لكنها في الحقيقة وهمية ، اما المدة من 2009 - 2013 قد اخذت "نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي" بالانخفاض التدريجي حيث وصلت الى (64.1% و 28.0 %)على التوالي، وان سبب هذا الانخفاض في الديون يعود إلى اطفاء قيمة السندات، والحوالات الحكومية، التي عند البنك المركزي في نهاية عام (2014) ، وكذلك انخفاض القروض الممنوحة من قبل البنك .المركزي إلى الدوائر. الحكومية، الى جانب ارتفاع الايرادات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية (**البنك المركزي العراقي ،2013: 43**). واستمرت المالية العامة في العراق بسداد التزاماتها وتحقيق نسب معيارية للاستدامة المالية حتى عام 2015 حيث وصلت النسبة الى (49.9%) ، ويعود ذلك الارتفاع الى تعرض العراق لصدمتين هما : الانخفاض في الإيرادات النفطية، واحتلال تنظيم داعش لمعظم محافظات العراق عام 2014 وبقي الاقتصاد العراقي يعاني من تركز الانتاج ولم يدرك التنوع الاقتصادي الحقيقي وبالرغم من الزيادة في حجم الانتاج المحلي الإجمالي والانفتاح العالمي، مما أدى الى ظهور عجز في الموازنة العامة خلال عامي 2015- 2016 مما اجبرت الحكومة إلى الدخول في ترتيب احترازي جديد، وبالتالي زيادة الاقتراض الخارجي والداخلي، مما أدى إلى ترشيق الإنفاق الحكومي، وكذلك رفع الدعم عن اغلب الخدمات الاجتماعية، اما في عام (2020) فقد ارتفعت "نسبة الدين الى الناتج

المحلي الإجمالي" لتسجل (70.2%) ، ويعود سبب هذا الارتفاع الى تبني حزم التحفيز المالي الواسع من اجل مواجهة تداعيات تفشي جائحة كورونا وبتالي يرتفع على اثرها حجم الانفاق العام مقابل انخفاض الايرادات الغامة، السبب الذي ادى الى توسع الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي، في سبيل تعويض التراجع الحاد في الاداء الاقتصادي وعلى الرغم من ارتفاع حجم الدين العام الا ان هيكل المالية العامة كان مستقرا ويمتع باستدامة مالية.

جدول (2)
تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2023) مليار دينار

السنة	اجمالي الدين العام	معدل النمو %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي %
2004	191946.9	-	34992.4	-	548.5
2005	182506.9	-4.9	39110.9	11.8	466.6
2006	115479.2	-36.7	96067.2	145.6	120.2
2007	98951.7	-14.3	111961.2	16.5	88.4
2008	81403.1	-17.7	258443.6	130.8	31.5
2009	84423.6	3.7	131632.2	-49.1	64.1
2010	76812.9	-9.0	163104.7	23.9	47.1
2011	80722.2	5.1	218617.8	34.0	36.9
2012	77699.0	-3.7	255727.1	17.0	30.4
2013	76998.1	-0.9	274725.9	7.4	28.0
2014	76385.8	-0.8	267262.8	-2.7	28.6
2015	97906.3	28.2	196203.0	-26.6	49.9
2016	118767.0	21.3	198774.4	1.3	59.7
2017	125815.3	5.9	228692.4	15.1	55.0
2018	12988.1	-89.7	249574.3	9.1	5.2
2019	96937.8	646.4	254444.0	2.0	38.1
2020	154356.1	59.2	219768.8	-13.6	70.2
2021	103579.0	-32.9	301439.5	37.2	34.4
2022	97388.0	-6.0	417686.1	38.6	23.3
2023	92087.0	-5.4	332174.7	-20.5	27.7

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، التقرير الاقتصادي السنوي، (2004-2023).

ثالثاً: نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يقوم هذا المؤشر على فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يعني أنه يجب على السياسة الضريبية أن تستهدف من تقليل الفرق ما بين الضرائب التي تحقق الاستدامة المالية والضرائب الفعلية، وان هذا المؤشر يساعد في رصد الحصيلة الضريبية وتحليلها كونها إحدى المتغيرات الرئيسة في تنفيذ السياسة المالية ، وايضاً تمويل أعباء الأنشطة الحكومية ، لكنه لا يمثل شرطاً كافياً حتى نحكم على استدامة السياسة المالية الحكومية، وان النظام الضريبي في العراق يعاني حاله حال بقية البلدان النقطية والنامية بشكل عام من حجم فجوة ضريبية بشكل ضخم ولا يحول عليها بشيء تنموي ، بل هذه الضرائب تتميز بانخفاضها بشكل عام وبسوء ادارتها ، وهذا ما يمكن كشفه من خلال حساب مؤشر الفجوة الضريبية في الجدول (3)، نلاحظ أن هناك تذبذباً وانخفاضاً واضحاً في حجم الإيرادات الضريبية في العراق، واستمرت بذلك، وبالتالي استمرار الفجوة الضريبة في العراق، إذ نلحظ أن حجم الإيرادات الضريبية فقد حققت ايراداً قد بلغ (2949.0) مليار دولار وبنسبة (8.4 %) عام 2004، بينما ارتفعت هذه الإيرادات الى ما يقارب نسبة (12.7%) عام 2005 ، وقد تم انخفاض مقدار الفجوة الضريبية من (83.4 %) عام 2004 الى (54.8 %) عام 2005، وذلك يعود الى تعرض العراق للاحتلال، وتغير النظام السياسي والاقتصادي مما ادى الى اعاقة تحصيل الضرائب من مستحقيها، اما في عام 2006 فقد انخفضت الفجوة الى (34.2%) ، ثم استمرت هذا المؤشر بالانخفاض بالسنوات اللاحقة الى ان بلغ (31.0 %) لعام 2011 ، وهو يدل ان المؤشر جيد يتم من حيث تطبيق الجباية الضريبية، والمتابعة والتشديد في الاجراءات، وايضاً تحديث بيانات المشمولين في الضرائب، ولكن بعد عام 2011 قد استمرت هذه الفجوة بالتذبذب ، وهذا يعني ان هناك تراجع كل ما تم تقديمه، بالإضافة الى وجود خللاً قد اصاب منظومة جباية الضرائب، وقد يكون ايضاً خللاً في القانون نفسه، او الاجراءات المتبعة في تحصيل هذه الضرائب، وزيادةً على ذلك ان عدم التشدد بتحصيلها وعدم وجود متابعة ورقابة في هذا الشأن.

وقد سعت الحكومة العراقية لتنويع الإيرادات على حسب مبادراتها لكي تنسجم مع شروط صندوق النقد والبنك الدوليين، اذ تم تخفيض حجم الفجوة الضريبة وارتفاع حجم الايرادات الضريبية، ونلاحظ تأثير ذلك في السنوات التي تنخفض فيها اسعار النفط العالمي وانعكاس ذلك على الاقتصاد العراقي بشكل عام، مما يحث الحكومة العراقية لتطبيق اجراءات مشددة على المكلفين بدفع الضرائب، ومن شأنه ان يقلص حجم الفجوة الضريبية في العراق، الا انها وعلى الرغم من ذلك ظلت بمستويات متذبذبة وغير مقبولة ، ومن خلال الجدول (3) نلحظ ان مؤشر الفجوة الضريبية انخفض الى ما يقارب (31.8 %) عام 2016 بعد ان كان يبلغ نحو (37.9 %) عام 2013 ، واستمرت هذه النسبة بالتذبذب الى ان بلغت (30.1%) عام 2018، وهو مؤشر جيد بشكل عام، اما في عام 2019 فقد انخفض حجم الضرائب المتحصلة الى (4014.5) مليار دولار بينما بلغ حجم الفجوة الضريبية (42.3%) في عام 2019 ، واستمر هذا التذبذب الى ان بلغ (41.1%) عام 2023، وهذا ان دل فهو يدل إلى ضعف التشريعات الإدارية ، والتهرب الضريبي واسع النطاق، وايضاً

نقص في تطبيق القوانين. وبشكل مجمل فيما يخص حجم الايرادات الضريبية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي في الجدول (3) ، سنرى مدى ضعف اهميتها في الاقتصاد العراقي، كونها لا يعتمد عليها في تحقيق اي شكل من اشكال التنمية والاستقرار الاقتصادي والمالي، بالإضافة الى تحقيق الاستدامة المالية، وبناء على ذلك نجد أن حجم الفجوة الضريبية ظل متذبذب طيلة مدة الدراسة، وهو مؤشر غير جيد على الرغم من تحسنه بعض الاعوام ، وهو نتيجة عدم جدوى القوانين، وسوء في الادارة والتخطيط، وعدم فاعلية الحماية التجارية (للبضائع محلية الصنع) على الرغم من انخفاض حجمها ، ولم تستطع الحكومة العراقية من زيادة حجم الإيرادات الضريبية، وبالنتيجة اصبحت هناك فجوة كبيرة بين ما هو مخطط من تحصيل ايرادات ضريبية وبين ما يمكن تحصيله ويدخل الموازنة بشكل مباشر.

جدول (3)
تطور نسبة الفجوة الضريبية في العراق للمدة (2004-2023) مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	اجمالي النفقات العامة	الإيرادات الضريبية	نسبة النفقات الى الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي%	الفجوة الضريبية %
2004	34992.4	32117.5	2949.0	91.8	8.4	83.4
2005	39110.9	26375.2	4952.8	67.4	12.7	54.8
2006	96067.2	38806.7	5912.3	40.4	6.2	34.2
2007	111961.2	39031.2	1228.3	34.9	1.1	33.8
2008	258443.6	59403.4	9858.4	23.0	3.8	19.2
2009	131632.2	52567.0	3334.8	39.9	2.5	37.4
2010	163104.7	64352.0	1532.4	39.5	0.9	38.5
2011	218617.8	69639.5	1783.6	31.9	0.8	31.0
2012	255727.1	90374.8	2633.4	35.3	1.0	34.3
2013	274725.9	106873.0	2876.9	38.9	1.0	37.9
2014	267262.8	83556.2	1891.5	31.3	0.7	30.6
2015	196203.0	70397.5	2015.0	35.9	1.0	34.9
2016	198774.4	67067.4	3861.9	33.7	1.9	31.8
2017	228692.4	75490.1	6298.3	33.0	2.8	30.3
2018	249574.3	80873.2	5686.2	32.4	2.3	30.1
2019	254444.0	111723.5	4014.5	43.9	1.6	42.3
2020	219768.8	76082.4	4718.2	34.6	2.1	32.5
2021	301439.5	102849.6	4536.2	34.1	1.5	32.6
2022	417686.1	116959.6	3911.4	28.0	0.9	27.1
2023	332174.7	142435.7	5913.1	42.9	1.8	41.1

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، التقرير الاقتصادي السنوي، (2004-2023).

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء الاقتصادي

تعكس هذه المؤشرات مدى فعالية الاقتصاد في تحقيق النمو، زيادة الإنتاج، تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل أهمها:

اولاً: معدل النمو الاقتصادي (Economic Growth Rate)

يُعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً تنمويا مهماً، كون الناتج المحلي الاجمالي يقيس "إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل البلد"، ومؤشر رئيس للنمو الاقتصادي في العراق، وبالتالي لأجل تحليل النمو الاقتصادي اعتمد على حجم الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، ومن خلال بيانات الجدول والشكل (4) نلحظ ان حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق بتزايد مستمر في معظم سنوات مدة البحث، وكذلك نجد ان نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الاجمالي بارتفاع في معظم سنوات مدة البحث من (2004-2023)، ومن خلال تحليلنا التالي المعتمد على بيانات الجدول ادناه يتبين ان معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بمجموعة منها عوامل ومؤثرات خارجية بشكل اساس، واهمها يتأثر بارتفاع او بانخفاض اسعار النفط العالمي، وذلك لان العراق يعاني من او خلل اضطراب هيكلي في تنويع الانتاج والتصدير الى الخارج، ففي عام 2009 قد سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سالب بلغ (49.1-%)، وفي عام 2014 بلغ معدل النمو الناتج (2.7-%) عام 2014، واستمر بالانخفاض الى بلغ (26.6-%) عام 2015، نتيجة تأثيرها بانخفاض اسعار النفط العالمي، اما عام 2016 قد انخفض معدل نمو الى (1.3%) فقط، وذلك بسبب تحسن اسعار النفط عالمياً، وبالتالي انعكس ايجاباً على معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وفي عام 2017 ارتفع معدل النمو ليبلغ (15.1%)، وبعد عام 2017 بدأ معدل النمو بالانخفاض المستمر ويعود ذلك لتراجع اسعار النفط عالمياً، ففي عام 2020 قد انخفض الى ان سجل معدل نمو سالب (13.6-%) عام 2020 نتيجة جائحة كورونا، اما في عام (2021-2022) فقد شهد ارتفاع ملحوظ في معدل الناتج اذ بلغ (37.2%) و (38.6%)، وهو

يعود لتحسن اسعار النفط عالمياً، وايضاً اتباع البلد العديد من الاجراءات المختصة بتحسن حجم الناتج المحلي الاجمالي للعراق، بينما في عام 2023 قد انخفاض معدل النمو ليكون بالسالب بمقدار (20.5-%)، وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط الخام عالمياً، وزيادة حجم الاستيرادات، فضلاً عن تأثير التحديات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

جدول (4)
تطور معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2023) مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %	السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %
2004	34992.4	-	**2014**	267262.8	-2.7
2005	39110.9	11.8	**2015**	196203.0	-26.6
2006	96067.2	145.6	**2016**	198774.4	1.3
2007	111961.2	16.5	**2017**	228692.4	15.1
2008	258443.6	130.8	**2018**	249574.3	9.1
2009	131632.2	-49.1	**2019**	254444.0	2.0
2010	163104.7	23.9	**2020**	219768.8	-13.6
2011	218617.8	34.0	**2021**	301439.5	37.2
2012	255727.1	17.0	**2022**	417686.1	38.6
2013	274725.9	7.4	**2023**	332174.7	-20.5

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، التقرير الاقتصادي السنوي، (2004-2023).

ثانياً: معدل البطالة(Unemployment Rate)

اصبحت ظاهرة البطالة في العراق مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتفاقمت خطورتها يوما بعد يوم، نتيجة للظروف التي مر بها العراق من عقد الثمانينات من القرن العشرين وحتى يومنا هذا، وهي تعبر عن عجز البنى الاقتصادية، وايضاً عن خلل في الهيكل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية، وبالتالي انعكست على الاستقرار الامني والاقتصادي في العراق بشكل عام، وعلى العاطلين عن العمل بشكل خاص، كونها آفة اجتماعية خطيرة لأنها تعطل الامكانات البشرية، وتشتت فرص النمو وتبدد الرفاه الاقتصادي، ويمكن الحد من ظاهرة البطالة من خلال تدخل

الدولة في تفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي جنباً الى جنب، من خلال توسيع دور القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية، وخاصاً المشاريع الصغيرة، ورفع كفاءة ادارة. الموارد النفطية، من اجل الحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي.

ونلحظ من خلال بيانات الجدول (5) نجد إن معدل البطالة في العراق قد سجل اعلى معدل له في عام 2004 خلال مدة البحث وبلغ (26.8%) وذلك نتيجة إحداث الحرب، وحل المؤسسة العسكرية والأمنية على يد السلطة الإدارية المؤقتة في العراق، اذ تم تسريح مئات الالاف من المكلفين. والمتطوعين في الجيش-والشرطة-وقوى الامن الداخلي، اما في عام 2005 فقد انخفض معدل البطالة إلى (18.0%)، واستمر معدل البطالة بالانخفاض حتى عام 2007 اذ بلغ (11.7%)، وذلك نتيجة قيام الدولة توظيف اعداد كبيرة من الافراد في مؤسسات الدولة وبالأخص في سلك الجيش والشرطة بسبب سوء

الاوضاع الامنية في العراق، فضلاً عن ذلك هجرة شباب العراق إلى بلدان العالم بحثاً عن العمل. وفي عام 2008 ارتفع معدل البطالة ليبلغ (15.3%)، ويعزى هذا الارتفاع الى تأثير الازمة المالية العالمية او ما تسمى "بأزمة الرهن العقاري" التي واجهتها الولايات المتحدة الامريكية، التي سببت انخفاض في أسعار النفط الخام عالمياً، ثم بعد ذلك بدأ معدل البطالة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ففي عام 2015 بلغت حوالي(10.7%) ، ويعزى هذا الانخفاض الي ايقاف العمل بسياسة التعيين المركزي لبعض الكليات، وتنظيم داعش، والنزوح، وايضاً بسبب الازمة المالية التي يمر بها العراق بعد تراجع اسعار النفط عالمياً، أمّا عام 2020 فقد ارتفع معدل البطالة ليصل إلى (14.1%) ، وهذا بسبب الازمة العالمية "جائحة كورونا" التي تسببت بإيقاف الحركة التجارية، والشركات والرحلات التجارية.

أمّا في عام 2021 فقد بلغ معدل البطالة نحو (16.5%) في حين انخفض معدل البطالة ليصبح (15.5%) في عام 2022، واما في عام 2023 فقد ارتفع بنسبة قليله اذ بلغت (15.5%)، ويعزى سبب هذا التذبذب الى انعدام الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث، والاعتماد بشكل كبير على مورد واحد وهو النفط، بالإضافة الى الاهمال الواضح لبعض الجوانب منها الزراعية_ والصناعية _والسياحية، الذي انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية في العراق، وأنَّ تفشي ظاهرة البطالة بين الشباب يكون له آثار سلبية من ناحية السياسة والاجتماعية والامن والاقتصاد، واذ لم تتعالج هذه الظاهرة ستؤدي إلى تفاقمها تباعاً ما لم يبادر صانع القرار بوضع خطط مدروسة تساهم في معالجة تلك المشاكل من أجل المساهمة في تنشيط الاقتصاد وتنوع مصادره بكل المجالات والتي من شانها تشغيل اعداد كبيرة من البطالة **(محمد، 2003: 1)**.

من كل مما سبق نتوصل الى ان العراق يعد من بين الدول ذات الحجم السكاني المتوسط، وهو ما يفسر وجود حاجة كبيرة إلى الايدي العاملة بمختلف اصنافها ومستوياتها، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمادية ومن ثم توظيفها في عملية التنمية البشرية، وخصوصاً وأنّ العراق يمتلك اراضي الزراعية والمياه والثروات المعدنية بمساحات كبيرة.

جدول (5)
تطور معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
2004	26.8	**2014**	10.6
2005	18.0	**2015**	10.7
2006	17.5	**2016**	10.8
2007	11.7	**2017**	13.0
2008	15.3	**2018**	12.9
2009	14.0	**2019**	12.8
2010	12.0	**2020**	14.1
2011	11.1	**2021**	16.5
2012	11.9	**2022**	15.5
2013	12.1	**2023**	15.6

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، النشرة الاحصائية، (2004-2023).

ثالثاً: مؤشر التضخم(Inflation Rate)

نلحظ من ،بيانات الجدول (6) ان معدل، التضخم ،خلال مدة الدراسة، متذبذب ، ففي عام، (2004) بلغ (26.8%)، ليرتفع حتى بلغ (37.1%) عام، (2005)، واستمر بالارتفاع، وسجل اعلى ،نسبة له نحو (53.1%) عام (2006) وهي اعلى نسبة، وصلت اليها خلال ،مدة الدراسة، بينما انخفض، معدل، نمو الدين، العام الداخلي ليسجل (15-%) في عام، (2006)، ويعود سبب، ارتفاع معدل ،التضخم الى تطبيق، سياسات الاصلاح ،الاقتصادي، ورفع ،الدعم عن بعض السلع، الداخلة بالبطاقة ،التموينية، ويعود الى ازمة ،الوقود الحاصلة بسبب تردي، الوضع ،الامني والزخم، الحاصل في محطات، الوقود مما تسبب بارتفاع ،اسعارها في السوق، السوداء، وانعكس ذلك على "تكاليف، النقل والمواصلات، وتكاليف الانتاج، والتسويق"، اذ شهد، ،عام ، (2009) ارتفاع في معدل، نمو الدين، العام الداخلي بلغ (89%) ورافقة انخفاض، في معدل ،التضخم نحو (8.3%)، وذلك بسبب "الازمة، المالية العالمية التي اصابت الاقتصاد، العالمي"، مما ادى الى انخفاض، اسعار السلع ،المستوردة ، ومن ثم تراجع معدل التضخم، واستمر معدل التضخم بالتذبذب حتى عام (2013) اذ انخفض معدل، التضخم ليبلغ (1.9%)، وان سبب هذا، الانخفاض الى تمكن السياسة، النقدية في الحفاظ على معدلات ،متدنية من لمستوى، التضخم ضمن حدود مقبولة، برفقة الاوضاع الامنية ،المقلقة، شهدت الاعوام (،2014-2023) معدلات ،متذبذبة للدين ،العام الداخلي ومعدل ،التضخم بين الارتفاع ،والانخفاض حتى بلغ معدل، نمو الدين ،الداخلي في عام ، (2023) نحو (2%)، بينما سجل معدل ،التضخم نحو (4.5%) في عام ، (2023)، ويعود سبب هذا، التذبذب خلال، الاعوام من (2014-2023) الى اسهام ،مجموعة من "المتغيرات، الدولية والعوامل، الداخلية في التأثير بمعدل، التضخم"، منها ،أزمة، الاقتصاد،، العالمي مما نتج عنها ،تراجع، في ،معدلات،، النمو ،التابعة، ،للأنشطة،، الاقتصادية، في العراق، وايضاً محافظة السياسة ،النقدية على استقرار ،المستوى العام، للأسعار بواسطة دعم السيولة، المحلية وتحقيق، الاستقرار في سعر، الصرف من خلال نافذة بيع، العملة الأجنبية، وفي عامي (2020 و2021) فقد شهد البلد صدمة ،مزدوجة بين تفشي ،فايروس كورونا وحدوث ازمة، عالمية نتج عنها انخفاض، الطلب، العالمي على النفط، وانخفضت اسعار، النفط الخام العالمي، مما تسبب بحدوث ،عجز في الموازنة، العامة ولسد هذا العجز اتجهت، الحكومة لزيادة، الدين ،الداخلي، ويعود سبب انخفاض معدلات، التضخم خلال مدة ،العجز الى اعتماد اساليب، التمويل الحديثة، غير التقليدية، الدين، العام.

جدول (6)
تطور معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم

2.2	**2014**	26.8	**2004**
1.4	**2015**	37.1	**2005**
0.5	**2016**	53.1	**2006**
0.2	**2017**	30.9	**2007**
0.4	**2018**	12.7	**2008**
-0.2	**2019**	8.3	**2009**
0.6	**2020**	2.5	**2010**
6.0	**2021**	5.6	**2011**
5.0	**2022**	6.1	**2012**
4.5	**2023**	1.9	**2013**

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، النشرة الاحصائية، (2004-2023).

المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في العراق

تساهم الاستدامة المالية في تعزز الثقة في الاقتصاد، وبالتالي يدعم الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتسهم الاستدامة المالية في تحسين الأداء الاقتصادي عن طريق تعزيز استقرار المالية العامة واقلال الاعتماد على مصادر الدخل. المتقلبة مثل النفط، وعند حدوث عجز مالي مرتفع، او يكون الدين العام كبير يمكن أن يسبب تدهور في الأداء الاقتصادي من خلال التضخم أو البطالة، المؤشرات المالية والاقتصادية غالبًا ما تكون مترابطة، كون الاستقرار المالي يهيئ لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

اولاً: تحليل الاستدامة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

بناءً على ما تقدم فأن مؤشرات الاستدامة المالية تؤثر على المتغيرات الاقتصادية وبصورة متباينة باختلاف الفترات بين الارتفاع أو الانخفاض في تلك المؤشرات او المتغيرات، وقد وذكرنا ان متغير النمو الاقتصادي هو نفسه "نمو الناتج المحلي الاجمالي" في العراق وهو المؤشر الأهم عند معرفة "معدل النمو الاقتصادي" لأي دولة ومنها العراق، مما يتسنى لتلك الدولة الفرصة في اكمال او بناء المشاريع الخدمية وايضاً تحقيق التنمية البشرية الضرورية للمجتمع المحلي. ونلاحظ من خلال الجدول (7) مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، فنجد انعكاسها متذبذب بين السلبي والايجابي في معدلات النمو، بالرغم من أهميته في ضمان استمرار حصول الافراد المجتمع على الخدمات العامة المقررة لهم، وعلى الرغم من ذلك يبقى تأثيرها في اطار محيطها الداخلي أو الخارجي وفق ارشادات صندوق النقد الدولي،

ومنظمة التجارة العالمية، وما يتبعها من بروتوكولات واتفاقات دولية بين العراق والعالم، وفي بيانات الجدول (7) نجد ان العراق حرص على تخفيض معدل الديون العامة بشكل عام، مما يتسنى له تحقيق نمو اقتصادي عام ومتزايد في بعض السنوات ضمن مدة البحث، بالرغم من ان بعض السنوات الاستثنائية قد أظهرت نمواً ظاهرياً، الا ان هذ النمو غير حقيقي نتيجة للاختلال الهيكلي العميق في الاقتصاد العراقي، حيث نلحظ انخفاض نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي من (31.5) عام 2008 وفي المقابل ارتفع معدل النمو الاقتصادي وبلغ نحو (130.8%)، اما في عام 2009 فقد ارتفع نسبة الدين الى (64.1%) بينما انخفض معدل النمو الى (49.1-%) للعام نفسه، وقد انخفض الدين في المدة من 2010 - 2014 ، بينما بلغ معدل النمو الاقتصادية (23.9%) عام 2010، وصولا الى معدل نمو سالب بلغ (2.7-%) عام 2014، ويعود سبب هذا الانخفاض الى الانخفاض في اسعار النفط العالمي مرة اخرى، وتأثيراً بذلك فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي الى (26.6-%) عام 2015 وفي المقابل ارتفعت نسبة الدين بنحو (49.9%) لنفس العام، وفي عام وقد تباين معدل الدين والنمو بين انخفاض وارتفاع نظراً للظروف التي يمر بها العراق ، واستمر التذبذب في معدلات النمو الاقتصادي حتى عام 2023 اذ سجلت انخفاض بمعدل نمو سالب بلغ (20.5-%) في حين ارتفعت نسبة الدين الى (27.7%) للعام نفسه.

اما تأثير مؤشر نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي على معدل النمو الاقتصادي، ونلاحظ انه يأثر تأثيراً حقيقي وظاهري على معدل النمو الاقتصادي، ففي الاعوام التي يتحقق فيها فائض في الموازنة فأنها سوف تتيح للحكومة الفرصة لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية والخدمية، ومما سينعكس ايجاباً على مستوى النمو الاقتصادي في العراق، اما في الاعوام التي يتحقق فيها العراق عجز في الموازنة فانه سينعكس سلباً على مستوى النمو الاقتصادي في حجم الناتج المحلي الاجمالي، مما سيؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في العراق، فقد بلغ نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي (36.1%) مما اتيح الفرصة لتحقيق معدل النمو الاقتصادي بواقع (11.8%)، وايضاً في عامي 2006 و 2007 وحتى عام 2008 حيث بلغ معدل النمو بحدود(130.8%) عام 2008 ، كون تأثير النمو الاقتصادي يظهر غالباً في سنة لاحقة حتى وان حققت عجز في الموازنة عام 2008، لكن نجد انخفاض في "نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي" في عام 2009 بواقع (2.0%) وفي المقابل قد ساهم بشكل كبير في انخفاض معدل النمو بلغ نحو(49.1-%) عام 2009 ، اما في عام 2011 و 2012 فقد حقق فائضاً في الموازنة وبلغ معدل النمو الاقتصادي (34.0%) عام 2011 و(17.0%) عام 2012، اما المدة من 2013 الى 2023 قد حقق عجز في الموازنة في بعض الاعوام مما ادت الى انخفاض معدلات النمو وفي اعوام اخرى حققت فائض مما ادى الى ارتفاع في معدلات النمو وصولا الى عام 2023 اذ بلغت نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي (2.0-%) في حين بلغ معدل النمو (20.5-%)، وهو اقل من العام التي سبقته بواقع (10.7) بينما بلغ

معدل النمو (38.6%) في عام 2022، ومن هذا نستنتج بأن التنويع الاقتصادي مهم جداً لأجل الحفاظ على استمرار النمو الاقتصادي وتحقيق زيادة سنوية بشكل مستمر، وتخفيف اثر الظروف الخارجية على الاقتصاد العراقي.

اما فيما يخص معدل الفجوة الضريبية فقد يكون تأثيرها غير مباشر، ولكن لو تمت معالجة الفجوة الضريبية وتخفيض نسبتها وكذلك القضاء على التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تحديث القوانين والاجراءات الخاصة بها، فأننا سنجد صداه في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق بسرعة أكبر مما هو عليه الآن، اذ نلحظ من خلال الجدول(7) بأن الفجوة الضريبة ظلت بمستوى مرتفع ولم تكن هناك أي اجراءات للحد منه، باستثناء بعض الاعوام التي حدث فيها انخفاض فيها سعر النفط العالمي، مما ينتج عنه رد فعل لدى الحكومة العراقية بتشديد الاجراءات، مما سيحقق تنويع في مصادر الدخل، والايراد الحكومي، لأجل تقليل اثره السلبي على افراد المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل عام في العراق .

جدول(7)
علاقة الاستدامة المالية بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو %	نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي %	معدل نمو %	الفجوة الضريبية %	معدل نمو %	معدل النمو الاقتصادي %
2004	548.5	-	2.4	-	83.4	-	-
2005	466.6	-14.9	36.1	1421.0	54.8	-34.3	11.8
2006	120.2	-74.2	10.7	-70.5	34.2	-37.5	145.6
2007	88.4	-26.5	13.9	30.3	33.8	-1.4	16.5
2008	31.5	-64.4	8.1	-42.0	19.2	-43.2	130.8
2009	64.1	103.6	2.0	-75.1	37.4	95.1	-49.1
2010	47.1	-26.6	3.2	57.9	38.5	3.0	23.9
2011	36.9	-21.6	1.4	-56.2	31.0	-19.4	34.0
2012	30.4	-17.7	1.1	-18.1	34.3	10.5	17.0
2013	28.0	-7.8	1.9	68.0	37.9	10.3	7.4
2014	28.6	2.0	8.2	327.3	30.6	-19.3	-2.7
2015	49.9	74.6	-2.0	-124.5	34.9	14.1	-26.6
2016	59.7	19.7	-1.0	-48.1	31.8	-8.8	1.3
2017	55.0	-7.9	0.8	-177.7	30.3	-4.9	15.1

2018	5.2	-90.5	10.3	1175.7	30.1	-0.4	9.1
2019	38.1	632.1	-1.6	-115.9	42.3	40.5	2.0
2020	70.2	84.4	-5.9	258.8	32.5	-23.3	-13.6
2021	34.4	-51.1	2.1	-135.3	32.6	0.4	37.2
2022	23.3	-32.1	10.7	418.1	27.1	-17.0	38.6
2023	27.7	18.9	-2.0	-119.0	41.1	51.9	-20.5
المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.							

ثانياً: تحليل الاستدامة المالية وعلاقتها بالبطالة.

وطبقاً لبيانات الجدول (8) اذ نلاحظ هناك تأثيراً من مؤشرات الاستدامة المالية تجاه معدل البطالة في العراق، وايضاً هناك عوامل اخرى تؤثر على البطالة منها الضغوط المجتمع، والظروف الاجتماعية، ونسب الاعالة، وغيرها من العوامل التي تؤثر وتضغط باتجاه تشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة ، ونلحظ من خلال الجدول (8) ان عند انخفاض "نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي" من (548.5%) الى (466.6%) ادى ذلك الى انخفاض معدل البطالة من (26.8%) الى (18.0%) عام 2004 و 2005، اي ان هناك علاقة طردية بينهما ، وبالتالي فأن انخفاض معدل الدين العام

سيؤدي تلقائياً الى انخفاض معدل البطالة في العراق، وهذا يسري على تحليل السنوات التالية ضمن مدة البحث، ففي عام 2018 قد انخفضت "نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي" الى (5.2%) مما تسبب في تراجع معدل البطالة بنحو (12.9%) ، وفي عام 2023 قد ارتفعت "نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي" بمقدار (27.7%) مما ادى الى انخفاض معدل البطالة بنحو (15.6%)، وهو ما يعبر بوضوح حجم العلاقة بين معدل الدين العام ومعدل البطالة في العراق. اما تأثير "نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي" على معدل البطالة في العراق، نجد انه هو الآخر ذو تأثير كبير عليها، ويكون بينهما علاقة عكسية وهي متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا يعني عند تحقيق عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك الى تحقيق ارتفاع في معدل بطالة والعكس صحيح، وكما مبين في الجدول (8) اذ نلاحظ انخفاض معدل البطالة من(18.0%) عام 2005 الى (11.7%) عام 2007 ، بعد ان كان في عام 2004 بمقدار (26.8%) ، بينما قد ارتفع معدل البطالة الى اكثر من (15.3%) عام 2008، واستمر معدل البطالة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الى ان بلغ معدل البطالة (15.6%) في عام 2023 ، نتيجة تحقيق عجز في الموازنة للعامة قد بلغت (2.0-%) للعام نفسه، كما ان هناك عوامل اخرى مؤثرة على البطالة في العراق كما تم ذكرها سابقاً . اما بالنسبة لمؤشر الفجوة الضريبية فمن الطبيعي بارتفاعها ستؤدي الى ارتفاع معدل البطالة بينما بانخفاض معدل الفجوة الضريبية سيؤدي الى تخفيض معدل البطالة اي ان العلاقة طردية بينهما، وذلك يعود الى كون الفجوة الضريبية ما هي الا تهرب ضريبي، وعدم

تسديد المستحقات المالية من المكلفين بها، وبالنتيجة سوف يؤثر على تشغيل الايدي العاملة في سوق العراقية، مما يقتضي ضرورة تقليصها ومعالجة الاختلالات في اي مؤشر يمكن ان يؤدي الى احداث ضرر مباشر للأفراد في المجتمع.

جدول(8)
علاقة الاستدامة المالية بالبطالة في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو %	نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي %	معدل نمو %	الفجوة الضريبية %	معدل نمو %	معدل البطالة
2004	548.5	-	2.4	-	83.4	-	26.8
2005	466.6	-14.9	36.1	1421.0	54.8	-34.3	18.0
2006	120.2	-74.2	10.7	-70.5	34.2	-37.5	17.5
2007	88.4	-26.5	13.9	30.3	33.8	-1.4	11.7
2008	31.5	-64.4	8.1	-42.0	19.2	-43.2	15.3
2009	64.1	103.6	2.0	-75.1	37.4	95.1	14.0
2010	47.1	-26.6	3.2	57.9	38.5	3.0	12.0
2011	36.9	-21.6	1.4	-56.2	31.0	-19.4	11.1
2012	30.4	-17.7	1.1	-18.1	34.3	10.5	11.9
2013	28.0	-7.8	1.9	68.0	37.9	10.3	12.1
2014	28.6	2.0	8.2	327.3	30.6	-19.3	10.6
2015	49.9	74.6	-2.0	-124.5	34.9	14.1	10.7

2016	59.7	19.7	-1.0	-48.1	31.8	-8.8	10.8
2017	55.0	-7.9	0.8	-177.7	30.3	-4.9	13.0
2018	5.2	-90.5	10.3	1175.7	30.1	-0.4	12.9
2019	38.1	632.1	-1.6	-115.9	42.3	40.5	12.8
2020	70.2	84.4	-5.9	258.8	32.5	-23.3	14.1
2021	34.4	-51.1	2.1	-135.3	32.6	0.4	16.5
2022	23.3	-32.1	10.7	418.1	27.1	-17.0	15.5
2023	27.7	18.9	-2.0	-119.0	41.1	51.9	15.6

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.

ثالثا: تحليل الاستدامة المالية وعلاقتها بالتضخم.

وطبقاً لبيانات الجدول (9) اذ نلاحظ ان هناك علاقة متباينة بين مؤشرات الاستدامة المالية ومعدل التضخم في العراق، اذ تكون العلاقة بين مؤشر الدين العام والتضخم تكون عكسية، وكذلك العلاقة بين حجم الفجوة الضريبة مع التضخم تكون عكسية، بينما تكون العلاقة بين عجز الموازنة مع التضخم تكون طردية، وان الجدول (9) يوضح مدى التشابه والاختلاف بين مؤشرات الاستدامة المالية مع معدل التضخم في العراق مقارنة بالنظرية الاقتصادية.

اذ نلحظ من خلال الجدول (9) ان مؤشر "نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي" في العراق وعلاقته بمعدل التضخم، قد جاء عكس منطق النظرية الاقتصادية للأعوام (2007، 2008، 2010، 2017، 2020، 2022) اذ تكون العلاقة بينهما طردية ، بينما باقي الاعوام فتكون العلاقة بينهما عكسية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، فقد انخفضت "نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي" من (466.6%) عام 2005 الى (120.2%) عام 2006 ، بينما ارتفع معدل التضخم من(37.1%) الى (53.1%) للعام نفسه، وذلك بسبب ارتفاع الاجور بصورة ملحوظ، وتعزيز فرص العمل للفئات العمرية المشمولة وبالأخص الخريجين وغيرهم، في حين قد اختلفت مدة البحث اللاحقة مع منطق النظرية، ففي عام 2007 وما بعدها، إتماماً لإجراءات الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الدولية ذات العلاقة فقد تم تخفيض "نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي" في العراق وصولا الى (88.4%) في عام 2007 ، كما نلاحظ انخفاض معدل التضخم الى (30.9%) ثم انخفض الدين الى نسبة (47.1%) عن حجم الناتج المحلي الإجمالي، وايضاً انخفض معدل التضخم الى (2.5%) ، وكذلك في الاعوام التي تم ذكرها، اذ نجد ان انخفاض نسبة الدين من الناتج يسبب انخفاض في معدل التضخم بشكل عام، وهو حصيلة تأثير عوامل اخرى على الرغم من تأثير الدين العام بها أيضاً، ومع استمرار الانخفاض في نسبة الدين الى الناتج فنلاحظ انخفاض في معدل التضخم بالرغم من كونه في علاقة

عكسية في الاعوام الأولى من البحث، وبالتالي يكون موضحاً بتأثير العوامل الأخرى على معدل التضخم، ومِن بينها تأثير السياسة النقدية والمالية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الظروف الأخرى.

اما علاقة عجز الموازنة العامة مع التضخم ، فنلاحظ ان "نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي" في عام 2004 كان (2.4%) بينما بلغ معدل التضخم نحو(26.8%) ، وفي عام 2005 قد تحقق فائض في الموازنة بمقدار (36.1%) وارتفع معدل التضخم الى (37.1%)، وهو ما يثبت على ان هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة والتضخم ، ففي عامي (2009-2008) قد حققت عجز في الموازنة العامة بشكل مستمر بمقدار (8.1%) و(2.0%) وبالمقابل قد انخفض معدل التضخم وبشكل واضح من (12.7%) و (8.3%)، اما في عام2011 و 2012 قد حققت فائض في الدين وفي المقابل نجد أن معدل التضخم عاد وارتفع الى(5.6%) ثم الى (6.1%) ، وينطبق التحليل على السنوات التالية ففي المدة من (2014-2016) وبسبب تحقيق عجز مستمر في الموازنة العامة قد انخفض معدل التضخم من (2.2% الى 0.5%) وذلك بسبب سوء توزيع الاموال بشكل يكفل العدالة والتشغيل التام، بالإضافة إلى عدم توفر السيولة النقدية لقطاعات التشغيل بشكل عام ، اما في عام 2023 نجد أن معدل التضخم قد انخفض الى (4.5%) بعد أن كان (5.0%) في عام 2022 ، وهو نتيجة لتجاهل التغيرات الحاصلة في الموازنة العامة وايضاً الاجراءات الحكومية لمعالجة الاختلال.

اما علاقة الفجوة الضريبية مع التضخم فنجد من خلال الجدول (9) نجد ان معدل الفجوة الضريبية ظل بحدود عالية طوال مدة البحث من (2004 - 2023) حيث بلغت الفجوة الضريبية (83.4%) عام 2004، وهو نتيجة حتمية للظروف

الاستثنائية التي مر بها البلد، مما اعاقت "دافعي الضرائب" من سداد ما بذمتهم، اما في الاعوام اللاحقة فقد انخفضت من (54.8%)عام 2005 الى (19.2%)عام 2008، وهو مؤشر ايجابي نوعاً ما، غير ان تأثيرها على التضخم بقى بحدود متواضعة، وان التغير الذي لمعدل الفجوة الضريبية فهو لا يتناسب مع معدل التضخم، فضلاً عن تأثرها بالعوامل الخارجية، والسياسات الحكومية، فبعد الأزمة المالية وتأثيرها على العراق عام 2009 يتضح لنا انخفاض معدل الفجوة من (37.4%)عام 2009 الى (31.0%)عام 2011 67.8، وذلك بسبب اتخاذ اجراءات مشددة لحصيلة الضريبة من المكلفين، والحد من نسبة التهرب الضريبي، اما جانب التضخم فنجد أنه انخفض (26.8%) عام 2004، ليصل الى (12.7%) عام 2008، وهو نتيجة لإجراءات السياسة النقدية المتمثلة (بالبنك المركزي العراقي) وطريقة الحفاظ على قيمة الدينار العراقي، وبالنظر الى المدة من 2013 الى 2019 سنجد أن الحالة متشابه نوعاً ما، وبعد ازمة انخفاض اسعار النفط العالمي عام 2014، واعتماد الدولة على سياسة تنويع وتعزيز الموارد المالية غير النفطية، وايضاً اصلاحات اقتصادية متنوعة، فنجد ان معدل الفجوة الضريبية قد انخفض من (37.9%) عام 2013، ليصل الى (30.1%) عام 2018، اما في عام 2023 فقد ارتفعت الفجوة الضريبية الى (41.1%) ، وبالمقابل قد انخفض معدل التضخم من (1.9%) عام 2013 الى (4.5%) عام 2023، وهو نتيجة تأثير السياسة النقدية، والاجراءات الحكومية المتبعة، والظروف الخارجية، وتأثير ذلك على معدل التضخم في العراق.

جدول(9) علاقة الاستدامة المالية بالبطالة في العراق للمدة (2004-2023)							
السنة	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو %	نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي %	معدل نمو %	الفجوة الضريبية %	معدل نمو %	معدل التضخم
2004	548.5	-	2.4	-	83.4	-	26.8
2005	466.6	-14.9	36.1	1421.0	54.8	-34.3	37.1
2006	120.2	-74.2	10.7	-70.5	34.2	-37.5	53.1
2007	88.4	-26.5	13.9	30.3	33.8	-1.4	30.9
2008	31.5	-64.4	8.1	-42.0	19.2	-43.2	12.7
2009	64.1	103.6	2.0	-75.1	37.4	95.1	8.3
2010	47.1	-26.6	3.2	57.9	38.5	3.0	2.5
2011	36.9	-21.6	1.4	-56.2	31.0	-19.4	5.6
2012	30.4	-17.7	1.5	-18.1	34.3	10.5	6.1
2013	28.0	-7.8	1.9	68.0	37.9	10.3	1.9
2014	28.6	2.0	8.2	327.3	30.6	-19.3	2.2
2015	49.9	74.6	-2.0	-124.5	34.9	14.1	1.4
2016	59.7	19.7	-1.0	-48.1	31.8	-8.8	0.5
2017	55.0	-7.9	0.8	-177.7	30.3	-4.9	0.2
2018	5.2	-90.5	10.3	1175.7	30.1	-0.4	0.4
2019	38.1	632.1	-1.6	-115.9	42.3	40.5	-0.2
2020	70.2	84.4	-5.9	258.8	32.5	-23.3	0.6
2021	34.4	-51.1	2.1	-135.3	32.6	0.4	6.0
2022	23.3	-32.1	10.7	418.1	27.1	-17.0	5.0
2023	27.7	18.9	-2.0	-119.0	41.1	51.9	4.5
المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.							

الاستنتاجات

1-تحسّن نسبي في مؤشرات الاستدامة المالية في العراق خلال الفترة الزمنية (2004-2023)، مع حدوث زيادات في الإيرادات العامة خاصة من النفط، مما أسهم في الحد من العجز والاعتماد الكامل على التمويل الخارجي.

2-يمثل الاختلال في الموازنة العامة تحدياً لسياسة العراق المالية، وينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي.

3-حرصت الحكومة العراقية، عبر برامجها وسياساتها، على تخفيض نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4-تعاني السياسة المالية في العراق، ممثلة بوزارة المالية، من عدم القدرة على اتباع سياسة اتفاقية متوازنة مع الإيرادات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5-إن تراكم نتائج السياسات الخاطئة والظروف الاستثنائية التي مرت بالبلاد طيلة العقود الماضية أدى إلى اختلالات هيكلية عميقة وتشوه مستمر في بنية السياسات الاقتصادية.

6-هناك علاقة إيجابية بين مؤشرات الاستدامة المالية وأداء الاقتصاد الكلي، اذ ساهمت الاستدامة النسبية في فترات معيّنة في استقرار النمو، بينما أدت الاختلالات المالية إلى تراجع النمو الاقتصادي في سنوات الأزمات.

التوصيات

1-ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد المفرط على النفط، وذلك لما يسببه من تعرض المالية العامة لصدمات خارجية وتقلبات الأسعار العالمية، من خلال تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتفعيل أدوات الإيراد البديلة.

2-تقليل الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز يحمي الأجيال القادمة من المخاطر المالية ويعزز التنمية، إذ إن سداد الديون يكرّس عجز الموازنة. لذا، يُفضل حصر الاقتراض بالجانب الداخلي لدعم الاقتصاد الوطني، وتقليص الاعتماد على الدعم الدولي إلا للضرورة القصوى.

3-يجب أن تهدف السياسة المالية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي لتقليل الدين العام، كما ينبغي التركيز على تمويل الإنفاق الاستثماري وتنويع الموارد والقطاعات الإنتاجية، مما يساعد على تجنب الديون والحد من هدر الاحتياطيات الأجنبية.

4-لصدمات أسعار النفط العالمية تأثير واضح على السياسات المالية والنقدية في العراق، مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، لذا يجب تنويع هيكل الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط حالياً، وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

5-يجب تبني خطط وسياسات اقتصادية واضحة لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي في العراق وتحقيق الاستدامة المالية.

6-ضرورة تأهيل وتأسيس الجهاز الإنتاجي في العراق بما يتوافق مع موارده المادية والبشرية، وتوفير التمويل للمشاريع الاستراتيجية، للحد من الاستيراد وسد حاجة السوق المحلية التي عجز عنها ضعف الناتج المحلي غير النفطي.

7-توصي الدراسة بإجراء بحوث مستقبلية تتناول العلاقة بين الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي والاستقرار الكلي، لغرض توفير قاعدة علمية أوسع، تساعد صانعي القرار في تبني سياسات مالية أكثر كفاءة واستدامة.

المراجع والمصادر

المصادر باللغة العربية

1-ابراهيم، سحر طلال، تقويم بطاقة اداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الاداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 35.

2-أرسلان وآخرون ،2022، "فهم ديناميكيات إيجارات الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي المستدام: رؤى جديدة من الصين"، مجلة للعلوم البيئية، وابحاث التلوث.

3-الافندي، محمد احمد، 2012، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، جامعة صنعاء، ط1، اليمن.

4-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464

5-تقرير التنمية العربية التنويع الاقتصادي، 2018، مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الاصدار الثالث .

6-جبار، ابراهيم جاسم، 2022، "تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق أنموذجا)"، ط1، مركز الرافدين للحوار، بيروت-النجف الاشرف.

7-جريدة الوقائع العراقية، العدد 4550، 2019.

8-حديد وحمد، محمد احمد، خلف محمد ،2024، إثر الايرادات النفطية في بعض مؤشرات الاستدامة المالية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 20، العدد 65، part.2

9-الشمري، خالد توفيق، 2009، مدخل في علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، ط1.

10-الصادق، علي توفيق، واخرون، 1996، السياسات النقدية في البلدان العربية، ابو ظبي.

11عداي، نور شدهان، 2016، تحليل مسار الدين العام للمدة (2010-2014)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، بغداد.

12-عيسى، الهام بن، 2020، الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000-2018)، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 1.

13-محمد، عمرو هاشم، و حسين، عماد حسن، 2016، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 13، العدد 55.

14-محمد، ابو تراب تغريد قاسم، 2017، مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد (19)، العدد (1).

15-محمد، سعيد علي، ومصطفى، أنمار عطا الله، 2021، أثر الدين العام الخارجي على GDP) عدا النفط (في العراق للمدة (2004 – 2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55، ج 3.

16-موعش، امحمد، 2020، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 65.

17-الوصال، كمال امين، 2016، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان" أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة"، ابن رشد المصري، القاهرة، ط1.

المصادر بالغة الانكليزية

1. Centre des Jeunes Dirigeants dentreprise (CJD) Le guide de la performance global: 100 questions pour faire votre diagnostic et etablir votre plan d'action , Editions d' Organisation, Paris,2004 Ange'le.

2. Kamal- El-Din Wasal, The Egyptian Economy between the Hammer and the Anvil: The Crises of Public Debt and the Deficit in the General Budget, First Edition, Ibn Rushd Al-Masry, Cairo, 2016 ,p83.

3. Kenan Aslanli , Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan, Journal of Eurasian Studie, 2015 , p2.

4. Marek Dabrowski , Fiscal Sustainability: Conceptual, Institutional, and Policy Issues , © CASE — Center for Social and Economic Research, Warsaw, 2016 , p40.

5. Olivier Blanchard, Marianna, "why are the 2000s So diffcrent from the 1970s? A structural interpretation of Changes in the Macroeconomic Effects of Oil prices in Theus" , (Economic working paper). Longman press, NO.835, (Nov. 2011), P.104.

6. R.Khalili , Nasrin , 2011, Practice sustainability from grounded theory to emerging strategies , library of congress , first edition.

7. william Boyes ،michael mellvindk، ،2001principles of macroeconomic ،McGRAW HILL COMPANIES INC.

8. World Bank. (2023). World development indicators. https://data.worldbank.org